العرب بين العدد والقوة

الحياة - ٢٨/٧/٨٩

غسان سلامة *

علينا ان نعلم ان العرب جميعاً هم اربعة اضعاف سكان ايطاليا، لكن الناتج القومي الايطالي وحده أكبر من اقتصاديات العرب مجتمعين، ثم لماذا نقارن أنفسنا بالجنوب بالضرورة، فاذا كانت دول كالصين والهند واندونيسيا تنوء تحت ثقل سكانها، فهل هذا مبرر كاف لكي يشاركهم العرب هذا الداء؟

■ الزعيم العربي الحقيقي هو الذي يبادر الى الحد من تكاثر شعبه. الزعيم العربي الحقيقي هو من له الشجاعة على اعتبار الانفجار السكاني العربي الحالي واحداً من أخطر مصادر التهديد على الأمن العربي. الزعيم العربي الحقيقي هو من يواجه الافكار العتيقة التي ما زالت غالبة وتربط بين حجم السكان وقوة الشعوب وبين تزايد الناس وكرامتهم، فيذهب لشعبه قائلاً: كفى تناسلاً، ان شئنا قوة وسؤدداً وكرامة. الزعيم العربي الحقيقي هو من يقود الثورة ضد ثقافة سياسية تبالغ في اعتبار النسل صورة للقوة الفردية وللسلطة الجماعية.

لكن المسالة السكانية شغلت حتى الآن الخبراء ولم تشغل القادة والزعماء. فبعض هؤلاء لا يقيم لهذه المسائل اي وزن لانتهائه بقضايا التحرير والتوحيد والوفاق الدولي. فلا وقت يتبقى له كي ينظر في قضايا يراها صغيرة. وبعضهم الآخر لا شجاعة عنده ليواجه شعبه بالحقائق الصعبة ولكي يشن حملة على المفاهيم التراثية والشعبية المعارضة لمسالة الحد من التكاثر السكاني، وبعضهم الآخر، وربما كان الاسوا يشارك القطاعات التقليدية من مجتمعة التي لا ترى ضيراً في هذا الانفجار السكاني، بل ترى فيه على العكس خيراً وبركة وتزايداً في القوة والعظمة ومصدراً للتباهي امام الشعوب المحيطة. وبين هؤلاء القادة من تسول له نفسه ركوب موجة الديماغوجية الرخيصة، فيروح يصب جام غضبه على من يقض مضجعه بمسائل ودعوات كهذه، بل انه قد يذهب الى حد التصريح ان هذه الدعوات لا بد انها من وحي اعداء العرب الذين لا يريدون لهم نمواً سكانياً كبيراً بهدف القضاء عليهم.

والواقع الملح هو انه يجب علينا اخراج المسالة السكانية ليس من دهاليز الكلام الديماغوجي وحسب، بل من مكاتب الخبراء والمستشارين ايضاً. فالمسالة مسالة سياسية في الدرجة الاولى، او بالاحرى انها اصبحت كذلك. ويعني ذلك انه على السياسيين (لا على رجال الدين، ولا على الباحثين والخبراء) تناولها، وتناولها من الجانب الصحيح وفي الشكل الصحيح.

وعليهم اولاً ان يفهموا ان كثرة السكان كقلتهم، مصدر ضعف للدول والمجتمعات. فالصين ضعيفة بسبب حجم سكانها. والهند ضعيفة للسبب نفسه. ومصر وباكستان ونيجيريا واندونيسيا ايضاً. ان الانفجار السكاني هو السمة الغالبة في البلدان المتخلفة والضعيفة وليس في البلدان المتقدمة والقوية.

ومن الناحية العسكرية البحتة، اصبح حجم السكان، نتيجة تطور التكنولوجيا العسكرية، مصدر هشاشة في الموقف وليس مصدر قوة. لقد ولد في ايران منذ عشرة اعوام (اي منذ انتصار الثورة) من الاولاد ما يقارب حجم سكان العراق جميعاً (بزيادة ١٥ مليون ايراني في عشرة اعوام). لكن ايران لم تنتصر في الحرب على رغم «الموجات البشرية» المميتة التي استعملتها على الجبهة. والعرب يفوق عددهم عدد الاسرائيليين ٦٠ ضعفاً ولم ينتصروا عليهم قط في حرب واحدة. وبيض جنوب افريقيا ما زالوا يضطهدون اكثرية سوداء عظيمة على رغم تشكيلهم لاقل من ربع السكان. المهووسون بالعدد، ناس وقادة، نظرهم قصير ويعيشون في ايام قديمة وفي افكار بالية.

القوة بالقيمة، وليست بالعدد، اللهم عندما يقترب عدد السكان من الرقم المناسب له، من النواحي الجغرافية والاقتصادية. القوة في التدريب والتنشئة وليس في التكاثر. نقول هذا ونحن ننظر بقلق شديد الى الارقام السكانية العربية. كنا حوالى ١٠٠ مليون عام ١٩٦٥.

واصبحنا ٢٠٠ مليون عام ١٩٨٨. ولن ينتهي هذا القرن الا ونكون تجاوزنا ٢٨٠ مليوناً. واذا بقيت نسبة التزايد على ما هي عليه اليوم فسنصبح حوالى ٨٠٠ مليون سنة ٢٠٥٠، اي ما هو عدد سكان الهند اليوم. بكلام آخر، ان نسبة تزايد العرب اعلى مرتين من نسبة التكاثر السكاني في العالم.

والجواب عن هذا القلق معروف سلفاً: لماذا التخوف ما دمنا نشكل اليوم ربع سكان الهند وسدس سكان الصين وعدداً يقترب تدريجاً من عدد سكان الولايات المتحدة؟ اوليس هناك عدد من البلدان العربية الشحيحة السكان الكثيرة الموارد؟ ثم اوليست الظاهرة عالمية تشمل جنوب الكرة الارضية باسرها؟ واخيراً اولسنا نملك نصف الاحتياط العالمي من النفط الذي سيسمح لنا باطعام واسكان وتعليم وتطبيب هذه الاجيال الجديدة؟

لكن هذه حجج واهية طبعاً، اذ علينا ان نعلم ان العرب جميعاً هم اربعة اضعاف سكان ايطاليا، لكن الناتج القومي الايطالي وحده اكبر من اقتصاديات العرب مجتمعين. ثم لماذا نقارن انفسنا بالجنوب بالضرورة. فاذا كانت دول كالصين والهند واندونيسيا تنوء تحت ثقل سكانها، فهل هذا مبرر كاف لكي يشاركهم العرب هذا الداء؟ اما الذين يتحدثون عن الاراضي العربية الشاسعة فهم يتناسون المساحات الصحراوية والنمو المتزايد في التصحر. اننا حالياً نخسر مناطق زراعية ومراعي شاسعة لمصلحة الصحراء الهاجمة على الحضار وعلى المدن. وحكوماتنا غالباً ما تسمح بتعمير المناطق الزراعية المنتجة بدل اسكان الناس في المناطق الجافة وغير المنتجة.

اما المراهنة على العائدات النفطية، فهي من نوع الحسابات الخيالية اولاً لان اسعار النفط في تقلب دائم وثانياً لانها حالياً لا تكفي لموازنات المنتجين وثالثاً وفوق كل شيء لان النفط في جله موجود في البلدان العربية الاقل كثافة سكانية والاقل تاثراً بالانفجار السكاني الحالي.

المسالة الاساس هي في اننا نضطهد الاجيال الجديدة اضطهاداً ثقيلاً لاننا نزيد من اعدادها. فاليوم ٥٧ في المئة من العرب هم دون العشرين من عمرهم بل ان حوالى ١٠٠ مليون عربي (اي نصف السكان الحاليين) لم يبلغوا السادسة عشرة من عمرهم. وهذا يعني ان نفقات التربية والتدريب باهظة وستصبح باهظة اكثر في السنوات المقبلة وان اعداد الشباب العرب الذين لن يلقوا التطبيب الملائم او التعليم الملائم او السكن الملائم ستزداد باطراد. وهذا يعني عملياً اننا نحرم اولادنا من العمل والسكن لاننا نزيد من اعدادهم. ومن لا يعرف ذلك عليه زيارة القاهرة او الجزائر او الدار البيضاء ليرى عشرات الالوف من الشباب الباحثين عن عمل، عن اي عمل، والقاطنين في احياء سكنية مكتظة، بائسة، محرومة من كل مقومات الحياة الكريمة.

فالنفط الذي يعتمد عليه البعض ليس مجالاً واسعاً للعمل بحد ذاته. وصناعة البتروكيماويات التي تعاظمت في الاعوام الماضية لا تستوعب الا اعداداً متواضعة من العمال. لذلك يمكن التفكير في المجال النفطي كمصدر للواردات المالية على الاقل في البلدان التي تنتجه ولكن ليس كمجال لتشغيل العاطلين عن العمل.

اما الزراعة العربية فتشهد في منطقتنا، كما في غيرها من مناطق العالم، تضاؤلاً متزايداً في عدد العاملين فيها بسبب ادخال الوسائل العصرية والآلات الحديثة في مجال الانتاج الزراعي. لكن الأخطر من ذلك هو ان الانتاج الزراعي نفسه يتنامى في صورة متواضعة للغاية اذا قورن بالتزايد السكاني. فالانتاج الزراعي العربي نما بنسبة متواضعة (٢,٧ في المئة سنوياً فقط) خلال الاعوام العشرة الماضية مقابل زيادة سكانية تتجاوز الخمسة في المئة. وبذلك، مع الانفجار السكاني والتهافت على الطلب لدى القادرين، نرى ان فاتورة الاستيراد الغذائي العربي أصبحت تتجاوز ٣٠ بليون دولار سنوياً. بل ان هناك سبع دول عربية كانت حتى عام ١٩٧٠ تملك فائضاً غذائياً سنوياً كبيراً (بينها مصر وسورية والمغرب والجزائر) اما اليوم فكل الدول العربية من دون اي استثناء أصبحت تشهد عجزاً مستمراً ومتنامياً في ميزانها الغذائي.

تبقى الصناعة حلم الستينات والسبعينات. لكن الأوهام هنا ايضاً كانت بعيدة جداً عن الواقع. فالصناعة، وعلى رغم الاستثمارات المالية الهائلة التي تدفقت اليها ما زالت تشكل اقل من ١٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي. ولا تتجاوز المنتجات الصناعية الحقيقية (أي خارج النفط والمعادن) مبلغ ٤٠ بليون دولار سنوياً لكل المنطقة العربية! واليوم نرى الاستثمارات الصناعية تتضاءل من دون ان يكون العرب حققوا القفزة المطلوبة. فالمنطقة العربية ما زالت في مؤخر لائحة مناطق العالم (فقط افريقيا دوننا مستوى) في عدد العلماء المهتمين بالتنمية. وما زال النفط هو السلعة الوحيدة التي نصدرها فعلاً. فالنفط يشكل ٩٩ في المئة من صادرات العراق وليبيا وعُمان و٩٥ في المئة من صادرات السعودية او الكويت.

البطالة اذن هي الثمن المباشر لهذا الانفجار السكاني. وهي في ازدياد مطرد في كل البلدان العربية. بل ان بلداناً نفطية كالسعودية والكويت اصبحت تشهد حالات من البطالة بين سكانها. وتترافق البطالة مع نزوح هائل نحو المدن التي أصبحت تضم الأكثرية العظمى من السكان، حتى في بلدان كالعراق وسورية والسعودية. ولا يشكل الانتقال الى المدينة بالضرورة مصدراً للعيش، بل هو في عدد كبير من الحالات باب للحياة الزرية ولحالات الاحباط الفردي والجماعي.

لذا، لا مناص لخروج المسالة السكانية من سجن الديماغوجية والكلام الفارغ. ولا بد من اخراجها من خزانات الخبراء وجوارير المستشارين. انها قضية سياسية في الدرجة الاولى. واذا لم يفهم القادة المعنيون ذلك واذا لم تاتهم الشجاعة الكافية للاقرار به وللانكباب عليه، فذلك يعني فعلاً انهم سياسيو قرن مضى وانهم بالتالي غير مؤهلين لاستهلال القرن المقبل في مواقعهم القيادية.

---

* كاتب وصحافي لبناني